المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 28-12-2007 العـــدد : 16319
الصفحـات : 13 المسلسل : 84

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

نأمل أن تتبنى المملكة قضية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

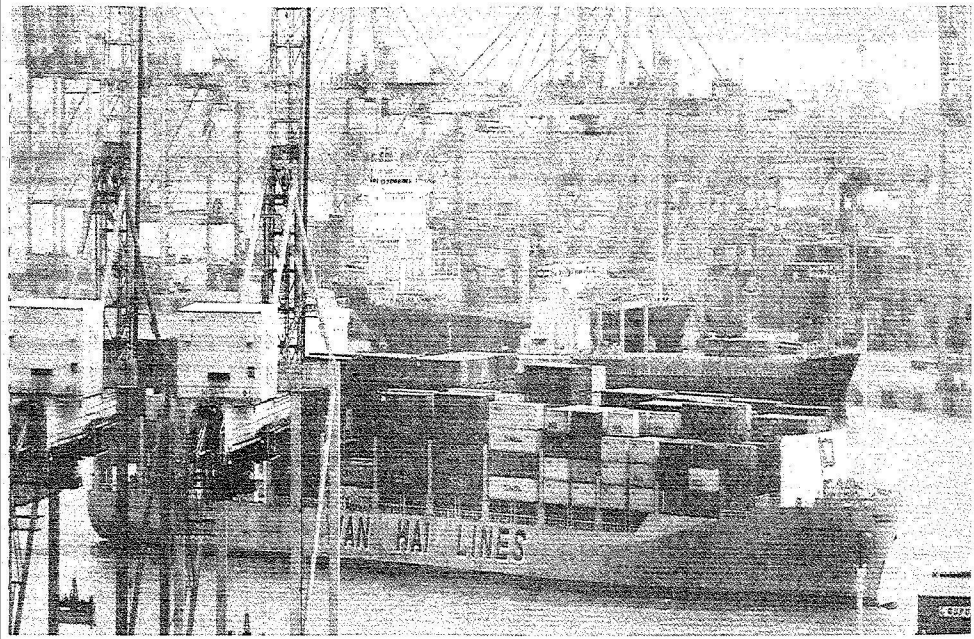

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 28-12-2007 العـــدد : 16319
الصفحـات : 13 المسلسل : 84

أحمد عبده - القاهرة

"القمة العربية الاقتصادية" .. مصطلح جديد سيتردد على أسماع المواطن العربي طوال العام المقبل .. ورغم ان البعض قد يتوقع ان تكون نتائجها لا تختلف كثيرا عن القمم السياسية العربية .. الا ان الدلائل تشير الى وضع مختلف في فعالياتها وقراراتها ونتائجها ، وقد يطلق عليها آخرون آمالا كبيرة للخروج من الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه أمتنا العربية والذي هو في حقيقته ليس إلا مرآة للوضع السياسي.

وللوقوف على كل هذه التصورات وللإجابة عن كل التساؤلات التي يموج بها ذهن المواطن العربي .. التقت «المدينة» مع الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية باعتباره أكثر من يلم بتفاصيل هذا الملف الهام ونظرا لخبراته الواسعة في الشأن الاقتصادي العربي . حيث دعا الدكتور جويلي إلى ضرورة انتقاء الموضوعات التي ستطرح على القمة الاقتصادية العربية المرتقبة، ووضع مشروعات واقعية مقنعة للجميع حتى تخرج قراراتها بشكل يرضي المواطن العربي . و أكد على أهمية عقد هذه القمة الاقتصادية والتي أقرتها قمة الرياض الاخيرة حتى تأخذ القضايا الاقتصادية والتنموية في العالم العربي حقها من المناقشة المستفيضة .

ورأى أن الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية تخصص لمناقشة القضايا الاقتصادية والتنموية في العالم العربي يمثل إحدى أهم النتائج التي خرجت بها القمة العربية الاخيرة في الرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين .. وذلك خلافا للقمم العادية التي تطغى خلالها القضايا السياسية سواء في فلسطين والعراق ولبنان ودارفور والصومال على غيرها من القضايا .. وفيما يلي نص الحديث:

● يعول الشارع العربي كثيرا على القمة الاقتصادية العربية المرتقبة ويأمل أن تحمل جديدا بدلا من حالة الإحباط التي تنتابه عقب انعقاد القمم السياسية والتي لا تحقق شيئا .. فهل يمكن لهذه القمة أن تحقق حدا أدنى من طموحات المواطن العربي ؟

أعتقد أن عقد تلك القمة الاقتصادية يمثل عبئا كبيرا لان العرب يريدون أن يروا نتائج ملموسة على الارض حتى لا تزيد درجة الاحباط لدى المواطن العربي ، لذا ستشهد الفترة المقبلة اجتماعات مكثفة للاعداد لها وأن احد أهم الموضوعات التي ستطرح على تلك القمة هو «التكامل الاقتصادي العربي» للوصول إلى الاتحاد الاقتصادي العربي. وأحب هنا أن أشير إلى الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وأقول "رب ضارة نافعة" فتلك الاحداث دفعت العرب إلى التفكير في تنمية بلادهم العربية والتجارة بين بعضهم البعض والاستثمار في المنطقة العربية.

● هل ترون أن الاقتصاد العربي به ما يبعث على التفاؤل بحيث يمكن أن تحقق القمة القادمة شيئا للمواطن العربي ؟

المؤشرات الاقتصادية العربية شهدت تطورا كبيرا منذ عام ٢٠٠٢ حيث زاد الناتج المحلي الاجمالي في العالم العربي عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٥٢ مليار دولار مقابل ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ وهي المرة الاولى التي يتجاوز فيها حاجز التريليون دولار ويرجعه ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى معدل تراوح ما بين ٦٥ إلى ٧٠ دولارا للبرميل الواحد مقابل ٢٦ دولارا في الفترة محل القياس ، إلى جانب الاصلاحات الاقتصادية واسعة النطاق في العالم العربي وانضمام نحو ١٢ دولة عربية إلى منظمة التجارة العالمية . ومن بين التطورات الايجابية في الاقتصاد العربي زيادة حجم السلع المتبادلة بين الدول العربية رغم أن حجم التجارة البينية ما زالت تتراوح نسبته ما بين ٩ إلى ١٠ في المائة ، كما بدأت تزيد حركة الاستثمار بين الدول العربية بعضها البعض فبعد أن كان الاستثمار البيني العربي في العام الواحد لا يتعدى المليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ ، قفز في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٤ مليار دولار وذلك مقابل مليارين و ٤ مليارات و ٦ مليارات خلال أعوام ٢٠٠٣و ٢٠٠٤و ٢٠٠٥ على التوالي الامر الذي يعني أن العرب بدأوا يستديرون للداخل والاستثمار في بلادهم .

● ما هي أبرز المشكلات التي تعترض التكامل العربي الاقتصادي من وجهة نظركم ، وكيف يمكن التغلب عليها ؟

اعترف بأنه رغم التقدم والطفرة التي شهدتها المؤشرات الاقتصادية العربية إلا أنه مازالت هناك مشاكل هيكلية حادة داخل الاقتصاد العربي وأخطرها مشكلة البطالة والتي تصل نسبتها وفقا لأخر الاحصاءات إلى نحو ١٥ في المائة من إجمالي حجم العمالة البالغ ٧,١١١ مليون عامل وبما يصل إلى معدل يتراوح ما بين ١٨- ٢٠ مليون عاطل في المنطقة العربية .

حجم التجارة بين الدول العربية ارتفع بشكل ملحوظ

ويمكن أن نرجع ارتفاع معدل البطالة في العالم العربي إلى ضعف الاستثمار في بعض الدول العربية وعدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ، وهنا أنبه إلى أنه في حال عدم بذل المزيد من الجهود والقيام بالاصلاحات الاقتصادية والهيكلية سترتفع أعداد العاطلين عن العمل في غضون عشر سنوات إلى نحو ٥٠ مليونا ٦٠ في المائة منهم متعلمون وهو ما يعني خسارة كبيرة في قوة العمل للفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين ٢٠و ٣٠ عاما الامر الذي سينعكس سلبا في خلق مشاكل سياسية وارهاب وغيرها من المشكلات .

كما أؤكد على ضرورة أن تكون مشكلة البطالة من الموضوعات الهامة التي تناقشها القمة الاقتصادية العربية المرتقبة والعمل على إقامة المزيد من المشروعات التي تستوعب الكثير من العاطلين عن العمل في الدول العربية. ومن بين المشكلات التي تواجه الاقتصاد العربي هو أن المنطقة العربية أقل استخداما للتعليم في العالم رغم أنه حدث إنفاق هائل على إقامة الجامعات ولكن لا يستخدم هذا العلم ولا يوجد تطبيق للبحث العلمي في بلادنا العربية ويتم استيراد الخبرات والتكنولوجيات من الخارج وأنه ليس لدينا سلع رأسمالية كالسيارات والناقلات وغيرها ويتم استيرادها من الخارج . وأنبه أيضا إلى خطورة الاستمرار في الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج حيث إن حجم الفجوة الغذائية العربية بدأ يتزايد من عام لأخر حتى وصل إلى ١٧مليار دولار – وهو الفرق بين الصادرات والواردات – وأشير إلى أننا نستورد نحو ٧٢ مليون طن من الخارج نصفها حبوب ، لذا

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 28-12-2007 العـــدد : 16319
الصفحـات : 13 المسلسل : 84

لا يمكن السير في اقتصاد عربي بهذا الشكل خاصة وأنه يوجد لدينا موارد طبيعية وقوة بشرية هائلة .. فإحدى المشكلات الكبرى في العالم العربي هي قلة الغذاء وندرة المياه باستخداماتها المختلفة . إن الدول العربية نصيبها محدود للغاية من المياه في العالم ولا يتعدى نصفا في المائة رغم أن مساحته تبلغ ١٠ في المائة من مساحة العالم وعدد سكانه ضخم الامر الذي يخلق تحديات داخلية كبيرة في العالم العربي .

● تكلمتم عن التحديات والمشكلات الداخلية وكأنه لا توجد أية تحديات خارجية .. هل هناك مثل هذه التحديات التى تعترض التكامل العربى الاقتصادى ؟

بالطبع هناك جملة من التحديات الخارجية التي تواجه العالم العربي وأولها دخول العديد من الدول العربية في اتفاقيات دولية كثيرة وأشير في هذا الاطار إلى انضمام ١٢دولة عربية إلى منظمة التجارة العالمية وكان آخرها المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ وأتوقع انضمام باقي الدول إلى المنظمة في غضون خمس أو ست سنوات على الأكثر .

وأحب أن أوضح أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بها تحديات كبيرة للمنطقة وأهمها فتح الاسواق وتخفيض الجمارك وهو ما يخلق تحديات ومنافسة من الخارج للمنتجات الوطنية العربية ويلقي علينا عبئا تنافسيا يتطلب رفع جودة الانتاج وإنتاجية العامل ورأس المال ، لذا لا يمكن تطوير التنافسية إلا بتطوير العنصر البشري والتدريب والتعليم .

دعوة خادم الحرمين لإقامة القمة يعطيها ثقة أكبر

وبجانب اتفاقية منظمة التجارة العالمية هناك اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ونحن نحاول في الجامعة العربية وضع اتفاقية لتجارة الخدمات في السياحة والاتصالات والبنوك وغيرها من الموضوعات المهمة .

والاتفاقية الثالثة تتمثل في الملكية الفكرية وهي كل ما يبدعه وينتجه العقل البشري وهي مبنية على البحوث والعلم وهو ما يتطلب دعما للمراكز الثقافية والعلمية والبحثية في العالم العربي . وهناك تكتلات اقتصادية ضخمة في مناطق كثيرة من العالم وأهمها الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بست دول فقط ووصل أخيرا إلى ٢٧ دولة وفي غضون سنوات سيصل إلى ٤٢ دولة بانضمام دول أوروبا الشرقية له .

هناك العديد من الدول العربية مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب ولبنان والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ترتبط باتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي الأمر الذي يعني ربط هذه المنطقة بالعالم العربي وهو ما يعني أنه سيكون للصالح الأوروبي ، كما أن هناك اتفاقية أغادير والتي تضم مصر وتونس والأردن والمغرب والتي تعني أن الدول الغربية تسعى لتوحيد الغرب بطريقتهم ، كما أن الولايات المتحدة الامريكية أبرمت اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من دول العالم العربي مثل المغرب وسلطنة عمان والبحرين حتى تصل إلى ١٣دولة في المنطقة تمثل منطقة تجارة حرة من أمريكا .

● وما هو السبيل لمواجهة هذا الكم الهائل من التحديات الداخلية والخارجية ؟

السبيل لحل هذه التحديات هو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي سيفيد كل الاطراف وإيجاد حل لمشاكل الداخل كالتنمية والبطالة ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة .فالسوق العربية المشتركة أصبحت ليس فقط شعارا وإنما ضرورة بقاء لكي نكون متواجدين على الخريطة الاقتصادية العالمية ومواجهة التكتلات الكبرى في أوروبا وأمريكا . وكل الأطراف التي ستدخل في عملية التكامل الاقتصادي ستستفيد منها وأن آثاره ستكون طويلة الأجل وليست على المدى القصير باعتباره عملية تنموية طويلة المدى ، وأتمنى أن تتصدى القيادة السعودية – الرئيس الحالي للقمة العربية – في موضوع القمة الاقتصادية العربية المرتقبة لهذه القضية الهامة باعتبارها خيراً للأمة العربية . وفي هذا الاطار إلى أن ١٧ دولة عربية بدأت منذ عام ٢٠٠٥ في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووصول الجمارك إلى الصفر بين تلك الدول وأن نحو ٩٥ في المائة من تجارة العالم العربي أصبحت لا تخضع للجمارك ، وسيتم الانتقال إلى الخطوة التالية وهي اقامة الاتحاد الجمركي العربي من عام ٢٠٠٩ – ٢٠٠٨ لنصل في عام ٢٠١٥ للسوق العربية المشتركة ويعقبها البدء في تنسيق السياسات الزراعية والصناعية حتى نصل عام ٢٠٢٠ لتنسيق السياسات المالية والنقدية وهو ما يعني وجود بنك مركزي عربي وإقامة عملة عربية موحدة . وأعتقد أن تحقيق تلك الخطوات السابقة يحتاج إلى إرادة سياسية وجهد بشري ضخم ومثابرة وقال إنها خطوات ليست هينة ولكنها طريق يجب أن نسير فيه . ويجب كذلك تنمية الاستثمار في المنطقة العربية ، فمنطقة الجزيرة العربية بها شبكة هائلة من الطرق والموانئ ومشاريع طموحة للسكك الحديدية في شرق السعودية بمنطقة الدمام وربط تلك المشروعات بالاردن وسوريا وسلطة عمان بشكل يساعد على التكامل الاقتصادي العربي ، كما أن هناك طرقا بين مصر والسودان والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين الدول العربية الامر الذي سيساهم في خلق نهضة كبيرة وبنية اساسية للاجيال القادمة .

● ما هو سبب تأخر عملية التقدم الاقتصادي في المنطقة العربية رغم الامكانات الهائلة في وقت حققت فيها دولة مثل ماليزيا نجاحا كبيرا في زمن قياسي ؟

إن المنطقة العربية غير محظوظة بالمرة ونحن في قلق وحروب دائمة منذ سنوات كما حدث بالنسبة للحروب الاربع التي خاضتها مصر مع إسرائيل إلى جانب الحرب العراقية الايرانية والغزو العراقي للكويت وبؤرة التوتر في فلسطين ولبنان والصومال ودارفور والعراق مما أثر سلبا على التجارب الاقتصادية العربية وعدم نضجها ، وأحب هنا أن أشير إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وضع استراتيجية حتى عام ٢٠٢٠ تضمن الاستمرارية في الخطط الاقتصادية العربية . فالتجربة الماليزية لا يمكن نسخها في المنطقة العربية ، فماليزيا لم تدخل في حروب في منطقتها كما أن العالم العربي كان دوما مطمعا من القوى الكبرى لوجود البترول والموقع الجغرافي المتميز والموارد الهائلة ، كما أن العالم العربي كان مهبطا للأديان السماوية الثلاثة وقال اننا في مطمع من الجميع حتى من الناحية المعنوية لذلك تعرضت المنطقة لحروب كثيرة.